

تمهيد:

يعتبر هذا الفصل عرضاً لمشكلة الدراسة ، و أهميتها و مبررات اختيارها ، بالإضافة إلى هدف الدراسة.

كما يعد فرصة لتناول الدراسات السابقة و المشابهة و التي لها علاقة بموضوع الدراسة ، مع إبراز أوجه التشابه و الاختلاف مع دراستنا ، مع توضيح جوانب الاستفادة من هذه الدراسات ، مع إبداء بعض الملاحظات حول بعض الدراسات التي رأينا أنّ فيها نوعاً من التقصير ، أو بعض الجوانب التي أغفلت عن دون قصد.

و في الأخير ؛ يمكننا القول أنّ هذا الفصل بمثابة باب نلج من خلاله لهذه الدراسة ، و بداية لفهم موضوعها و وضعها في إطارها الصحيح.

1.1. إشكالية الدراسة:

تحتل الموارد البشرية مركز الصدارة في الإهتمام على مستوى العالم المعاصر، باعتبارها عنصرا مهما من عناصر التنمية ، حيث أصبحت تعد بمثابة استثمار مربح للغاية ، فهي دعامة النظام الاقتصادي لأي بلد من بلدان العالم ، لذلك تحرص المجتمعات الحديثة على تنظيم مواردها من أجل تحقيق التنمية و التقدم ، و المساهمة الفعّالة في تجسيد أبعاد اجتماعية و اقتصادية و ثقافية لإستراتيجية تنموية شاملة.

و لما كانت عملية التنمية في جوهرها تمثل إنعكاسا لتوجهات الإنسان و قدراته على التكيف بما يتلاءم مع متغيرات الحياة التي يعيش فيها (علي خليفة الكواري، 1985، 98) ، كان لزاما عليها توفير التعليم و التكوين لأفرادها لتمكينهم من قيادة عملية التنمية و تحمل أعبائها ، على اعتبار أنّ مخرجات التعليم بما فيه التعليم الجامعي تمثل المورد البشري المحرك لمعظم عمليات الإنتاج حال تخرجها و تموقعها في مواضع الفعل و التأثير ، لتكون بذلك مدخلات في سوق العمل الذي تتنافس فيه الطاقات البشرية بهدف احتلال مناصب عمل أفضل ، و ممارسة ما تعلمته و ما حصلت عليه من تكوين.

من هذا المنظور ، كان على إستراتيجية التشغيل أن تضع في مقدمة الأهداف و الإنشغالات خلق فرص عمل جديدة ، و هذا ما يعتبر أحد التحديات الرئيسية التي تواجه دور النمو الاقتصادي في تحقيق التنمية البشرية.

و تعتبر الجزائر من الدول النامية التي سعت جاهدة منذ الإستقلال إلى إحداث نقلة نوعية في مجال التنمية الشاملة و النهوض بالاقتصاد و المجتمع و محو آثار التخلف الذي خلفه الإستعمار. و قد تجلت محاولات الدولة الجزائرية منذ الإستقلال ، و في مجال التشغيل بالخصوص عبر مراحل عديدة ، كانت بدايتها بإعطاء المبادرة للعمال في مجال التسيير ، وهو ما عُرف بالتسيير الذاتي ، ثم أتت بعدها مرحلة مخططات التنمية ، و التي ركزت على تبني أهداف التنمية الوطنية خاصة البعد الاجتماعي ، و الحرص على اكتساب المعارف التكنولوجية و العلمية الضرورية لبناء قاعدة اقتصادية قوية تُركز على الدور الريادي

للصناعات الثقيلة ، حيث ارتكزت سياسة التشغيل خلال هذه المرحلة على عاملين هامين ، هما:

✓ إحداث فرص عمل و خلق مناصب شغل تكون موجهة لكل الجزائريين القادرين على العمل.

✓ العمل على تغطية حاجات الاقتصاد الوطني من الخبرات و الكفاءات اللازمة لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و السعي لأن تكون المناصب الجديدة المستحدثة مركزة بصفة أساسية في الفروع الإنتاجية.

و خلال هذه المرحلة لم يطرح مشكل التشغيل ، بل على العكس من ذلك ؛ إذ ظهرت الحاجة ملحة في ضرورة تقديم أيدي عاملة و بأسرع وقت ممكن للقطاع الاقتصادي ، خاصة إطارات تكون قادرة كما و كيفاً على تلبية متطلبات التنمية الاجتماعية.

أما المرحلة الثانية - و التي كانت بداية من الثمانينات- فقد ارتكز الاتجاه أساساً حول خلق مناصب عمل جديدة في الفروع غير الإنتاجية ، إذ شكلت مداخل البترول المورد الرئيس لعمليات الإستثمار ، مما ساهم في خلق مناصب عمل جديدة ، غير أنّ هذه العملية تراجعت بمجرد إنخفاض أسعار البترول و أزمة 1986 ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة و تراجع سيرورة خلق مناصب عمل جديدة ، و هذا ما دفع بالدولة الجزائرية بداية التسعينات إلى إنتهاج اقتصاد السوق أو النهج الليبرالي ، مع إعطاء القطاع الخاص روح المبادرة و الإستثمار ؛ و هو ما يعني إعادة هيكلة المؤسسات و خصوصتها و هو ما نتج عنه تسريح أعداد هائلة من العمال و تقليص فرص التوظيف.

لقد أصبح مشكل التشغيل ، و خاصة تشغيل الشباب خريجي الجامعات و المعاهد العليا يمثل أهم الإنشغالات التي على السلطة و صناع القرار أن يولوها إهتماماً مركزياً ، خاصة إذا علمنا أنّ عدد البطالين في العالم العربي هو 80 مليون بطل ، و تبلغ نسبة البطالة في الجزائر 25% (سنة 2004) ، و هو ما يجعل مشكل البطالة من بين التحديات التي يتعين على هذه الدول مواجهتها ، و خصوصاً في ظل تنامي عدد المتكويين و المتعلمين تعليماً عالياً ، و تناقص فرص العمل الموفرة لهم.

و على ضوء ما سبق ، يبدو أنّ عملية التشغيل في الجزائر شهدت تحولات هامة أثرت على الحياة الاجتماعية للأفراد ، فتزعزت فكرة ضمان منصب شغل ، و ظهرت أشكال جديدة للعمل كالعامل المؤقت و العمل الموسمي ، هاته الأشكال التي فرضتها الظروف الاقتصادية و متطلبات سوق العمل ، الذي يشهد فائضا في اليد العاملة المكونة تكويننا عاليا.

يحدث هذا بالرغم من إهتمام الدولة بالتشغيل ، و على الرغم من تعدد البرامج و الأجهزة التي تهتم بتشغيل الشباب ، و في ظل طبيعة سوق العمل الصعبة و بغض النظر عن الآليات و السياسات التي تحكمه و تحركه ، و بعيدا عن جدلية معادلة العرض و الطلب في شقيها الكمي و الكيفي ، سنحاول في دراستنا هذه الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

✓ ما هي اتجاهات خريجي الجامعة العاملين في برنامج عقود ما قبل التشغيل نحو سياسة التشغيل في الجزائر؟

و تدرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي اتجاهات خريجي الجامعة نحو أهداف سياسة التشغيل ؟
2. ما هي اتجاهات خريجي الجامعة نحو توفير مناصب عمل مؤقتة لخريجي الجامعة ؟
3. ما هي اتجاهات خريجي الجامعة نحو الصيغ القانونية لبرنامج عقود ما قبل التشغيل CPE ؟
4. ما هي اتجاهات خريجي الجامعة نحو فرص التشغيل و التخصصات الجامعية ؟

2.1. أهمية الدراسة و مبررات إختيارها:

1.2.1. أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية الدراسة في كون الإشكال يمس شريحة كبرى من المجتمع الجزائري ، و التي تعد طاقة المستقبل ، و يمكن إجمال أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- 1/ أهمية عملية التشغيل باعتبارها من العمليات الحيوية و الحساسة في عملية التنمية بجميع أنواعها.
- 2/ أهمية التشغيل في ظل المعطيات و التغيرات التي طرأت على الساحة الاجتماعية ، السياسية و الإقتصادية.
- 3/ أهمية الموارد البشرية و طرق إستثمارها ، و تأكد قيمتها في النهوض ببرامج التنمية الإقتصادية و الاجتماعية ، حيث أصبحت تشكل ركنا أساسيا في عملية التخطيط الإقتصادي و الاجتماعي.

2.2.1. مبررات الاختيار:

إنّ أي دراسة علمية بحثية لا تنطلق من فراغ ، بل لها من الخلفيات ما يشكل جملة الأسباب ، سواء كانت موضوعية أو ذاتية من شأنها أن تدفع و تحفز الباحث على المضي في بحثه ، و تكشف الحقائق العالقة في ذهنه أو ذات صلة بواقعه.

و تأتي هذه الدراسة لجملة من الأسباب ، يمكن إجمالها في الآتي:

- 1/ بما أن البحث العلمي عملية مستمرة لا تنتهي أبدا ، فالدراسات السابقة التي عالجت موضوع التشغيل تناولته من زوايا و أبعاد مختلفة ، و في مدة زمنية معينة ، حيث أبقّت الباب مفتوحا للمتغيرات و المستجدات الحاصلة في الزمان و المكان ، لهذا كانت هذه الدراسة محاولة لمعالجة زاوية معينة من زوايا التشغيل ، و هي معرفة اتجاهات و آراء خريجي الجامعة العاملين ضمن برامج التشغيل ، و بالتحديد برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE .
- 2/ معايشتنا للواقع بكل ما يحمله من مشاكل و خاصة التشغيل.
- 3/ الإحساس الواعي(من خلال التجربة الشخصية على إعتبار أننا من خريجي الجامعة) ، و الشعور الداخلي بالموضوع كدافع ذاتي لإختيار البحث في هذا الموضوع دون غيره ، فكل نشاط علمي هو فعل إنساني لا يخلو من معان ذاتية. على إعتبار أننا من خريجي الجامعة.
- 4/ الرغبة الشخصية في مواصلة الدراسات العليا، فكانت هذه الدراسة لترجمة هذه الرغبة.

5/ محاولة معرفة مدى نجاعة السياسة التي تتخذها الدولة للتقليص من البطالة- حتى نقول القضاء عليها-.

3.1. هدف الدراسة:

إنّ إجراء أي بحث و إعداد أي موضوع يكون من أجل غاية ما ، أو لتحقيق أهداف محددة ، فالبحث العلمي يضطلع بالكشف عن الحقائق و البحث عنها ، أو تشخيص مشكل ما و إعطائه حلولا إن أمكن.

و لهذا تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق الهدف التالي:

1/ قياس اتجاهات خريجي الجامعة العاملين في برنامج عقود ما قبل التشغيل نحو سياسة التشغيل في الجزائر.

4.1. الدراسات السابقة و المشابهة:

تستمد الدراسات السابقة أهميتها من كونها الموجه الأساسي للباحث ، الذي يحدد من خلاله تموضع دراسته بالنسبة لباقي الدراسات ، حتى لا تكون دراسته إعادة لأعمال غيره من الباحثين.

و يمكن تعريف الدراسات السابقة على أنها: الدراسات التي تحترم القواعد المنهجية في البحث العلمي ، وقد نجد هذا النوع من الدراسات في المجالات أو في البحوث أو في الكتب أو في المخطوطات أو في المذكرات أو في الرسائل و الأطروحات الجامعية. على شرط أن يكون للدراسة موضوعا و هدفا و نتائج ، و أما إذا وجدت فرضيات البحث و العينة و المنهج و الأدوات ، فالدراسة تصبح أكثر تفصيلا و دقة. و الدراسة السابقة إما تكون مطابقة ، أو أن تكون دراسة مشابهة(رشيد زرواتي،2002،91).

و لأجل إعداد هذه الدراسة ، قمنا بالإطلاع على بعض الدراسات التي اقتربت في طرحها من موضوع دراستنا ، و قمنا بعرضها ، حيث جاء هذا العرض بما تكتسبه الدراسات

السابقة و المشابهة من أهمية كبيرة في أي بحث علمي يراد له أن يستفيد من خبرات الآخرين ممن سبقوا الباحث إلى تناول هذا البحث تناولا متطابقا(دراسات سابقة) أو على الأقل دراسة بعض جوانبه(دراسات مشابهة).

و لذلك فإن محاولة استثمار جهود السابقين من شأنها أن تلقي أضواء كاشفة على مسائل عدة غامضة ، ما كان للباحث ليتفطن لها لو لم يتعامل مع هذه الدراسات ، و التي يجب الاستفادة منها ، حتى يستطيع أن يجري أبحاثه ، وليتمكن وهو يجري أبحاثه ويقوم بدراساته من أن يقارن ، فيثبت أو يعارض ما اتجه إليه من سبقه من الباحثين.

و بالتالي فإن عملية استعراض الدراسات السابقة والمثابهة في البحث العلمي ذات أهمية كبيرة ، فهي تؤدي كثيرا من المهام للباحث أثناء تنفيذه لهذه العملية ، حيث تتمثل أولى هذه المهام بالنسبة للباحث في التأكيد من أن هذه الدراسات السابقة أو المشابهة لم تتطرق للمشكلة التي هو بصدد بحثها من نفس الزاوية ولا بالمنهج نفسه ، ويمكنه كذلك من معرفة جوانب النقص بها من حيث المضمون والمنهج ، فالقصور في المنهج قد يؤدي إلى نتائج غير صادقة والقصور في المضمون يعني وجود جوانب للموضوع لا تزال في حاجة إلى البحث أو التعديل ويؤدي هذا بالتالي إلى البرهنة على أهمية البحث المقترح وجدوى تنفيذه.

وإدراكا منا لأهمية الدراسات النظرية المشابهة في البحوث الاجتماعية ، وبحثنا على وجه الخصوص وذلك بتزويدنا بالمعايير والمقاييس والمفاهيم الإجرائية و الاصطلاحية ، التي نحتاجها ، وهكذا نستفيد من ايجابيات مناهجها ونتجنب سلبياتها.

و قد حاولنا قدر المستطاع حصر الدراسات السابقة و توظيفها في دراستنا ، وفيما يلي استعراض لأهمها:

1.4.1. الدراسة الأولى:

و هي عبارة عن دراسة للطالبة: نورة دريدي ، بعنوان: " خريج الجامعة بين التكوين و التشغيل " ، أعدت لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية ، بمعهد علم الاجتماع

جامعة منتوري – قسنطينة ، و تم إنجاز أو تقديم هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 1998-1999.

تتمحور إشكالية الدراسة حول واقع خريج الجامعة ، من ناحية أن التكوين الجامعي مصدر لتخريج الآلاف سنويا ، حيث قدمت الطالبة محاولة للتعرض لواقع خريجي الجامعة بين التكوين الذي يتلقونه بالجامعة ، و بين مناصب الشغل الموفرة لهم.

و قد احتوت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

" للتكوين النظري الجامعي إنعكاسات في واقع التشغيل "

و منها تفرعت الفرضيتان الفرعيتان:

✓ تعتبر الدراسات العليا تكويننا من أجل التكوين.

✓ تعتبر البطالة التقنية إحدى مظاهر التشغيل.

و للتأكد من صحة الفرضيات ، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي ، كونه الأنسب لمثل هذه الدراسات.

و قد قسم مجتمع الدراسة إلى قسمين:

الأول: طلبة الدراسات العليا في فروع علمية ، إنسانية و تقنية تخرجوا أو على أبواب التخرج.

الثاني: معلموا و أساتذة التعليم الأساسي من خريجي الجامعة ، الذين لم يكن يتوقع عملهم في هذا المجال ، باعتبارهم نموذجا للبطالة التقنية.

هذا ، كما استعانت الطالبة بأدوات بحثية تتناسب و المنهج المعتمد ، تمثلت في:

✓ الملاحظة بالمشاركة: قامت بها في مؤسستين تعليميتين خلال فترة التدريس ، و لمدة تفوق السنة ، إلى جانب الملاحظة بالمشاركة في مجتمع الدراسات العليا ، باعتبارها أحد أفرادها.

✓ الإستمارة: و كانت مقسمة إلى 20 سؤالا ، تنوعت بين الأسئلة الشخصية ، أسئلة عن مرحلة التدرج ، و الدراسات العليا و عن التشغيل ، و كانت موجهة أساسا لطلبة الدراسات العليا.

- ✓ المقابلة: و كانت مع المعلمين و الإداريين ، و هي عبارة عن مقابلة مقننة حول البيانات الشخصية ، و كيفية الالتحاق بالعمل و المشاكل المهنية.
- ✓ المقابلات مع الخبراء من أهل الاختصاص و الخبرة: بهدف توضيح العلاقة بين التكوين و التشغيل ، و قد ضمت مقابلات مع أساتذة من علم الاجتماع ، علم النفس و العلوم الاقتصادية.
- ✓ الوثائق: اعتمدت الباحثة في تحليل البيانات على بعض ملفات المعلمين ، التي استطاعت الحصول عليها(كملف التوظيف ، الملف المالي...).
- و أخيرا ، جاءت نتائج الدراسة كالتالي:
- اتجاه الطلبة للدراسات العليا هربا من البطالة ، لا حبا في الدراسة ، حيث بلغت النسبة 43.3 % و هو ما يعكس تدمير هذه الفئة و عدم رضاها عن التكوين خلال مرحلة التدرج.
- تدهور القيمة الاجتماعية للتعليم العالي نتيجة لضعف شبكة العلاقات الاجتماعية ، و هو ما يفسر تردي الإطار المؤسسي الأكاديمي لتكريس هامشية التكوين الجامعي و تغيير المضمون الاجتماعي للجامعة.
- تراجع مكانة البحث العلمي في الجامعة لجملة من المعوقات المادية بالدرجة الأولى ، و قلة المراجع و صعوبة التطبيق.
- توصلت الدراسة إلى أن نسبة 100% من المبحوثين لن تتوفر لهم خيارات أخرى غير التعليم الأساسي ، و على الرغم من ذلك فهم راضون بهذه المهنة بنسبة 25% ، كون البطالة تترصد معظم خريجي الجامعة ، و هي وضعية تنذر بالخطر و تعكس تشبع سوق العمل بالإطارات و الخبرات الجامعية.
- توصلت الدراسة إلى أن هناك تباينا كبيرا بين الدراسات الجامعية النظرية و الممارسات العملية في عالم الشغل (نورة دريدي، 1998-1999).

1.1.4.1. أوجه التشابه:

تلنتقي دراستنا مع هذه الدراسة ، في كونها تبحث في العلاقة بين طرفي المعادلة: تكوين (تعليم) - تشغيل ، كما أن محور الأساس الذي تدور حوله إشكالية الدراسة هو: خريج الجامعة.

2.1.4.1. أوجه الاختلاف:

أمّا من ناحية الاختلاف ، فدراستنا تبحث في معرفة اتجاه خريجي الجامعة نحو سياسة التشغيل ، بينما تبحث هذه الدراسة في ممارسة خريج الجامعة لمعارفه و مكتسباته العلمية ، و التي تحصل عليها خلال فترة تكوينه الجامعي في عالم الشغل.

3.1.4.1. جوانب الإستفادة:

تمثل هذه الدراسة مرجعًا أساسيًا بالنسبة لدراستنا ، و خاصة من الجانب النظري ، بحيث وجهتنا للكثير من المراجع التي لها علاقة بموضوع بحثنا ، كالمراجع الخاصة بالتعليم العالي و التشغيل ، كما ساهمت في إزالة الغموض الذي خيم على بداية الدراسة ، من ناحية الخلط الذي كان موجودا بين عدة مفاهيم ؛ كالتعليم العالي و التكوين الجامعي...إلخ.

2.4.1. الدراسة الثانية:

عبارة عن دراسة للطالبة: ليلى بن صويلح ، بعنوان: " دور برامج تشغيل الشباب في ترقية العمل و تطوير الكفاءات- المؤسسة المصغرة ، عقود ما قبل التشغيل ، القرض المصغر-" ، و قد أنجزت لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص: علم اجتماع المؤسسات الاجتماعية ، و كان ذلك بقسم علم الاجتماع ، جامعة عنابة خلال السنة الجامعية: 2002-2003.

و قد تمحورت إشكالية الدراسة حول تحديد دور برامج تشغيل الشباب و التي تضم: المؤسسة المصغرة ، و عقود ما قبل التشغيل و القرض المصغر في التخفيف من مشكلة

البطالة و خلق مناصب عمل دائمة تكون موجهة بالخصوص لفئة الشباب البطال ، ممّا يسمح بتطوير كفاءاته و استثمار قدراته ، و قد تمت صياغة التساؤل المركزي كالتالي:

✓ ما هو دور برامج تشغيل الشباب في ترقية العمل و تطوير الكفاءات ؟

و قد اشتق من هذا التساؤل ، تساؤلات فرعية على النحو التالي:

✓ ما هي خصوصية كل برنامج من برامج تشغيل الشباب ؟ و ما هو سر تعددها ؟

✓ ما هي الآليات التي توجه عمل كل برنامج من هذه البرامج ؟

✓ إلى أي حد يمكن لهذه البرامج أن تساهم في إحداث توازن في سوق الشغل ، و

بالتالي التخفيف من حدة البطالة عموماً و بطالة الشباب بوجه خاص ؟

و نظراً لطبيعة الموضوع ، قسمت الباحثة المجتمع الكلي إلى فئات متجانسة معتمدة بذلك

على مقياس أساسي يتعلق بنوع البرنامج المستفاد منه ، و بالتالي كانت عينة البحث تحتوي

على 92 مفردة موزعة على ثلاث فئات أو طبقات على النحو التالي:

1. فئة مستفيدة من برنامج عقود ما قبل التشغيل (55 فرد)

2. فئة مستفيدة من برنامج القرض المصغر (10 أفراد)

3. فئة مستفيدة من برنامج المؤسسة المصغرة (27 فرد).

و قد اعتمدت الطالبة على منهج تحليل الخطاب ، و الذي اعتبرته الأنسب للدراسة ، مع

استعمال أدوات بحثية تمثلت في:

- الملاحظة بالمشاركة: و قد استعملت -حسب الطالبة- في ملاحظة سلوك و تصرفات

المستفيدين من هذه البرامج ، ممّا خلق نوعاً من الإرتياح بين الطالبة و عينة البحث ، و هو ما

سهّل عملية جمع البيانات و المعلومات.

- السجلات و الوثائق: لقد شكل الاعتماد على هذه الأداة مادة أساسية لجمع البيانات ، و قد

استخدمت هذه الأداة من خلال الإطلاع على الجرائد الرسمية ، المراسيم التنفيذية و المناشير

الوزارية المتعلقة بإنشاء مختلف برامج التشغيل.

- المقابلة: كان الاعتماد على هذه الأداة و تطبيقها على مرحلتين:

* في هذه المرحلة ، تمّ إجراء مقابلات حرة في شكل حوارات و مناقشات حول موضوع برامج تشغيل الشباب ، و تمّ ذلك أثناء القيام بالدراسة الاستطلاعية ، و أجريت مع المسؤولين و المديرين، كمدير مندوبية تشغيل الشباب و مدير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

* خلال هذه المرحلة تمّ توجيه المقابلات و جعلها مقننة بالاعتماد على دليل مقابلة موجه للمسؤولين على برامج التشغيل ، و قد تضمن دليل المقابلة ست أسئلة مفتوحة للإجابة على تساؤلات الدراسة مع اختلاف الأسئلة من برنامج لآخر.

و بالنسبة لنتائج الدراسة ، توصلت الطالبة إلى:

- محدودية برنامج المؤسسة المصغرة في ترقية العمل و خلق مناصب شغل ، و بالتالي مساهمته مساهمة ضئيلة في إحداث توازن على مستوى سوق الشغل.
- المحدودية الزمنية لبرنامج عقود ما قبل التشغيل في تقديم إدماج مهني للشباب ، و غياب إمكانية واضحة لترسيم الشباب العاملين في هذا البرنامج.
- بالنسبة للقرض المصغر ، أظهرت النتائج محدودية هذا البرنامج في التخفيف من حدة البطالة بسبب ضعف تكفل البنوك ، ممّا يدعو إلى إعادة النظر في الممارسات البنكية (ليليا بن صويلح، 2002-2003).

1.2.4.1. ملاحظات حول الدراسة:

اعتماد الطالبة على منهج – أو تقنية كما أسمتها- تحليل الخطاب ، غير أنها لم تلتزم بهذا المنهج و لا بخطواته و لم نلاحظ استخدام هذا المنهج فعلا ، كما أنها لم تستعمل أدوات بحثية تتناسب و هذا المنهج.

2.2.4.1. أوجه التشابه:

يتمثل وجه الشبه بين هذه الدراسة و الدراسة التي نحن بصددھا ، في كونھما تتعرضان لسياسة التشغيل أو برامج التشغيل.

3.2.4.1. أوجه الاختلاف:

أما فيما يتعلق بنقاط الاختلاف ؛ فتمثل في كون دراستنا ركزت على برنامج واحد من برامج التشغيل ألا و هو برنامج عقود ما قبل التشغيل ، و ربطناه بخريج الجامعة محاولة منا لمعرفة اتجاه العاملين في هذا البرنامج-طبعاً من خريجي الجامعة- نحو سياسة التشغيل.

4.2.4.1. جوانب الإستفادة:

يتفاوت استخدام الباحث للبيانات المتضمنة في بحوث سابقة بتفاوت الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من هذا الاستخدام (بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، 2004، 116).
و بالنسبة لهذه الدراسة ، استخدمناها في تصميم خطة البحث و الاستعانة بالجانب النظري الذي احتوته الدراسة ، و خاصة فيما يتعلق بسياسة التشغيل ، كما استعنا بأسئلة المقابلة لتصميم أسئلة استمارة دراستنا.

3.4.1. الدراسة الثالثة:

عبارة عن مذكرة ماجستير للطالبة: حمود سعيدة ، الموسومة بـ: " برامج التشغيل و القوى العاملة الجامعية- دراسة ميدانية على خريجي الجامعة مدينة بسكرة- " ، و قد قدمت لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية ، بقسم علم الاجتماع بجامعة بسكرة و كان ذلك خلال السنة الجامعية 2005-2006.

تدور إشكالية الدراسة حول برامج التشغيل الراهنة و ما تقدمه من امتيازات مهنية و مادية و إدارية للقوى الجامعية العاملة ضمن هذه البرامج ، و التساؤل الرئيس الذي انطلقت منه الدراسة يتمثل في الآتي:

✓ هل تقدم برامج التشغيل امتيازات مهنية خاصة للقوى الجامعية العاملة؟

و تفرعت عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية ، مفادها:

✓ هل تقدم برامج التشغيل امتيازات إدارية من أجل تسهيل عملية توظيف القوى الجامعية العاملة؟

✓ هل تقدم هذه البرامج امتيازات مهنية من أجل تحقيق تأهيل مهني للقوى الجامعية العاملة ضمن إطارها؟

✓ هل الامتيازات المادية المخصصة لهذه البرامج تساهم في تحسين الوضع المادي للقوى العاملة الجامعية؟

و قد اختارت الباحثة عينة طبقية من مجتمع بحث متكون من القوى الجامعية العاملة المستفيدة من برامج التشغيل سواء في إطار عقود ما قبل التشغيل CPE (50 مفردة) ، الشغل المأجور بمبادرة محلية ESIL (21 مفردة) ، و برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ (13 مفردة) ، بمجموع 82 مفردة.

و نظرا لطبيعة موضوع الدراسة ، كان المنهج الوصفي الأنسب ، و بطبيعة الحال مع أدوات جمع بيانات تتناسب و المنهج المعتمد ، تمثلت في:

✓ المقابلة: و قد استخدمت الطالبة هذه الأداة مع المسؤولين المكلفين بتسيير برامج التشغيل، و تضمنت محاور تخص أهداف البرامج ، سبب تعددها و النتائج المرجوة منها.

✓ الإستمارة: الأداة الرئيسية في البحث ، تضمنت محاور خاصة بتساؤلات الدراسة:

أولا: البيانات الأولية ؛ تتضمن أسئلة حول المعطيات الشخصية لمفردات العينة.

ثانيا: طبيعة العمل ؛ يقصد بها نوع النشاطات التي يمارسها أفراد العينة ضمن برامج التشغيل.

ثالثا: و يخص المؤشرات التي تحدد الامتيازات الإدارية للتوظيف.

رابعاً: و يخص المؤشرات التي تحدد التأهيل المهني للقوى العاملة الجامعية.
خامساً: و يخص الأوضاع المادية المخصصة لأفراد العينة ضمن البرامج التشغيلية.
سادساً: الأسئلة التقويمية للأوضاع المهنية حسب رأي أفراد العينة.
و هنا ، تجب الإشارة إلى أن طبيعة الأسئلة تختلف حسب طبيعة البرنامج ، و لكنها لا تخرج عن إطار المحاور السابقة.

✓ الوثائق و السجلات: تعتبر تكميلية لما تم الحصول عليه من خلال الإستمارة و المقابلة ، و تضمنت محورين:

- الإطلاع على النصوص التشريعية الخاصة بإنشاء برامج التشغيل.

- الإحصاءات الرسمية للتشغيل و البطالة على المستوى المحلي.

كما استخدمت الطالبة أيضا أساليب المعالجة الإحصائية ؛ مثل: التوزيع التكراري ، النسب المئوية ، اختبار ك².

و بالنسبة للنتائج ، كانت كالتالي:

➤ تقدم برامج التشغيل تسهيلات إدارية للحصول على الوظائف ، و هذا من خلال الامتيازات الخاصة التي تقدمها هذه البرامج ، كسهولة التوظيف سواء عند توفير المناصب أو عند تجديد العقود.

➤ عدم مراعاة برامج التشغيل للتخصصات العلمية و المهنية للمستفيدين من برامج التشغيل، على الرغم من أن المناشير الوزارية و المراسيم الرئاسية تؤكد على ضرورة التوظيف ضمن إطار الشهادة و التخصص ، فالمهم هو توفير فرص عمل بغض النظر عن التخصص و الشهادة.

➤ عدم ملائمة الأجور المخصصة لهذه البرامج للمستوى العلمي ، و لا للجهد المبذول من طرف أفراد العينة ، و هذا بالرغم من أنها تعمل وفق النظام الساعي المعمول به في التوظيف العمومي ، هذا بالنسبة لعقود ما قبل التشغيل ، أما الشغل المأجور بمبادرة محلية فهو عن منفذ للحصول على منصب عمل ، يتم في مرحلة لاحقة تحويله لمستوى تشغيلي أفضل.

- إنّ برامج التشغيل المنتهجة اعتمدت على العامل الديمغرافي ، بحيث أعطت الأولوية للكم على حساب الكيف ، فهذه البرامج لم تراعى القوى العاملة الجامعية كمورد بشري يجب استثماره و وضعه في إطاره التشغيلي الصحيح.
- إنّ عملية تشغيل القوى العاملة هي عملية حسابية إحصائية ؛ تهدف إلى تحقيق توازن في سوق العمل ، و بحكم العوامل الديمغرافية و الاقتصادية أصبحت عملية التشغيل عملية شكلية لا تخضع إلا للمعايير الكمية و النفعية التبادلية بين الأفراد ، و لا تخضع لمنطق الرجل المناسب في المكان المناسب (سعيدة حمود، 2005-2006).

1.3.4.1. ملاحظات حول الدراسة:

تركيز الباحثة على العامل الديمغرافي و اعتماده كمدخل أساسي للدراسة ، كما كان من الأفضل أن تركز على برنامج واحد من برامج التشغيل.

2.3.4.1. أوجه التشابه:

من بين النقاط الأساسية التي تلتقي فيها هذه الدراسة مع دراستنا الحالية ، معرفة رأي خريج الجامعة (القوى العاملة الجامعية) في برامج التشغيل ، من ناحية الامتيازات المقدمة للعاملين في هذه البرامج ، كالجانب المادي و ظروف العمل و التأهيل المهني.

3.3.4.1. أوجه الاختلاف:

و بالنسبة لأوجه الاختلاف ، فتكمن في كون الدراسة السابقة تبحث في جملة من البرامج التشغيلية التي تخص خريجي الجامعة كعقود ما قبل التشغيل ، و التي تخص الشباب بصفة عامة كالمؤسسة المصغرة و برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية.

4.3.4.1. جوانب الإستفادة:

تعتبر أي دراسة سابقة مرجعا مهماً لأي باحث من أجل إجراء دراسته ، و بالنسبة لهذه الدراسة كانت استفادتنا من الجانب النظري الذي تم فيه توضيح خصوصيات كل برنامج من برامج التشغيل ، مما سهّل علينا التمييز بين مختلف هذه البرامج و اختيار البرنامج الذي يمكننا إجراء الدراسة حوله ، كما استخدمنا هذه الدراسة في مقارنة بيانات البحث و تدعيم النتائج المتوصل إليها و الإستعانة بها عند تحليل النتائج ، بالإضافة إلى تصميم أسئلة الاستمارة.

4.4.1. الدراسة الرابعة:

عبارة عن دراسة للباحث: **العلمي بودرسة** بعنوان: *(La dimension professionnelle*

de la formation vue par les enseignants et les étudiants de fin de cursus 1)

و هي عبارة عن دراسة باللغة الفرنسية ، قام بها الباحث بالتعاون مع الأستاذ: **فريد بوبكر** خبير بمنظمة اليونيسيف ، و انطلقت بتمويل من برنامج الدراسة حول تسيير التعليم العالي في قارة إفريقيا.

و تمحورت الدراسة في كون أغلبية الطلبة الذين يتخرجون من الجامعة الجزائرية يجدون صعوبات كثيرة على مستوى الاندماج المهني ، و على هذا الأساس كانت هذه الدراسة محاولة لإبراز أحكام الأساتذة و الطلبة حول التكوين المتبع على مستوى الجامعة الجزائرية، منظور إليه من زاوية التمهين.

و قد تمت هذه الدراسة على مستوى جامعة قسنطينة ، حيث تم اختيار عينتين: العينة الأولى ممثلة لأساتذة مختلف كليات جامعة قسنطينة بمجموع 111 أستاذًا ، أما الثانية فمثلت الطلبة المقبلين على التخرج (في نهاية الدراسة) ؛ فتم اختيار طلبة السنة الثالثة بالنسبة للتكوين قصير المدى ، و طلبة السنة الرابعة على مستوى اليسانس و طلبة السنة الخامسة (مهندس) بالنسبة للتكوين طويل المدى بمجموع 489 طالب من جميع الكليات.

و قد استعان الباحث باستمارة بحث خاصة بالأساتذة ، تتضمن الإجابة عل عدد من الأسئلة تخص المحاور التالية:

✓ طبيعة أو نوع التكوين الجامعي.

✓ إندماج الطلبة (خريجي الجامعة) في سوق العمل.

✓ و محور خاص بالعلاقة (الارتباط) بين التكوين و سوق العمل.

و في مرحلة لاحقة ، تم تقديم استمارة للطلبة تتضمن الأسئلة أو المحاور التالية:

✓ محور خاص بالتكوين من ناحية المجال المهني.

✓ محور خاص بالأسئلة الموجهة للأساتذة.

و بعد تحليل البيانات المتحصل عليها من إجابات الأساتذة و الطلبة ، تمّ التوصل إلى

التالي:

➤ التكوين المقدم للطلبة غير مساعد على الإندماج المهني ، و هذا بحسب رأي الطلبة ،

في حين يرى أغلبية الأساتذة العكس ؛ أي أنهم يرون بأن التكوين الجامعي يسهل من

عملية الإندماج المهني في عالم الشغل.

و استنادا على النتائج المتوصل إليها ، تمّ التأكيد على فتح باب الحوار و التعاون و

التشاور بين الجامعة و المحيط الاجتماعي و الاقتصادي لإيجاد برامج تكوين تسهل من عملية

الإندماج المهني(العلمي بوردسة،نوفمبر2006).

1.4.4.1. أوجه التشابه:

تلقتي دراستنا مع هذه الدراسة في كونها تبحث في وجهة نظر الطالب الجامعي ، أي

أنّ لها علاقة بجو التعليم العالي و الجامعة.

2.4.4.1. أوجه الاختلاف:

و بالنسبة لأوجه الاختلاف فتمثل في كون دراستنا تبحث في وجهة نظر خريجي الجامعة نحو سياسة التشغيل ، في حين تبحث هذه الدراسة في وجهة نظر الطالب الجامعي حول التكوين من زاوية التمهين.

3.4.4.1. جوانب الاستفادة:

استعنا بهذه الدراسة في بعض الجوانب النظرية ، و فيما يتعلق بأسئلة الاستمارة.

خلاصة:

بعد التعرض لموضوع الدراسة ، و الإحاطة بجميع الجوانب الممكنة لفهمه من تحديد للإشكالية و عرض للتساؤلات و غيرها ، سنستعرض فيما سيأتي فصلين خاصين بمتغيري الدراسة ، و ذلك توضيحا لهما من ناحية التعريف و التطور التاريخي طلباً لفهم أوضح و أعمق.

مراجع الفصل

أولاً: الكتب العربية:

1. بلقاسم سلاطنية ، حسان الجيلاني(2004)- منهجية العلوم الاجتماعية- عين مليلة ، الجزائر، دار الهدى.
2. رشيد زرواتي(2002)- تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية- ط1 ، الجزائر ، جامعة المسيلة.
3. علي خليفة الكواري(1985)- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة- ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانياً: المجالات و الدوريات:

1. La dimension professionnelle de la formation vue par les enseignants et les étudiants de fin de cursus 1 - (نوفمبر 2006) العلمي بودرسة
مجلة العلوم الإنسانية لجامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 10 ، عين مليلة ، الجزائر ، درا الهدى.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1. سعيدة حمّود(2005-2006)- برامج التشغيل و القوى العاملة الجامعية " دراسة ميدانية على خريجي الجامعة مدينة بسكرة " - رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر.
2. ليليا بن صويلح(2002-2003)- دور برامج تشغيل الشباب في ترقية العمل و تطوير الكفاءات " المؤسسة المصغرة ، عقود ما قبل التشغيل ، القرص المصغر " - رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، جامعة عنابة ، الجزائر.
3. نورة دريدي(1998-1999)- خريج الجامعة بين التكوين و التشغيل - رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر.

رابعا: الوابوغرافيا:

1. التشغيل في الجزائر" تحليل للواقع و تطلع للمستقبل " من موقع:
[http //:www.rakim.jeeran.com/archive/2006/6/64757.html](http://www.rakim.jeeran.com/archive/2006/6/64757.html)،le:28/07/2006
/11:25h